الاقتصاد الرقمي في الدولة العراقية بين النجاحات والاخفاقات والتحديات

د. طالب سلطان حمزة
جامعة بابل / كلية الفنون الجميلة
talibsultan1969@gmail.com

د. أرشد حمزة حسن
كلية الامام الكاظم (ع) / أقسام بابل
Arshedhamza2@gmail.com

ملخص البحث:

هدف البحث الوقوف على الاسباب التي جعلت الاقتصاد الرقمي في الدولة العراقية يعاني من التخلف والاهمال، وبالتالي عدم اللحاق بالدول المتقدمة في هذا المضمار ، ومن ثم سنحاول ان نضع الحلول المناسبة لها ،عن طريق صياغة نُهُج تنظيمية مبتكرة وتحفيز الاعتماد على الخدمات المالية الرقمية إلى جانب التعاون بين المصارف المركزية ومنظمي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كل ذلك سيؤدي إلى يجئه بيئة تمكينيه للمشغلين وزيادة إدماج السكان في الاقتصاد الرقمي للوصول بالاقتصاد العراقي الى مستويات متقدمة من الاستخدام الأمثل للاقتصاد الرقمي ، ومن ثم العمل على إيجاد أطر تنافسية، تحتوي على مقدار عالٍ من جودة الخدمة تُمكن المستهلكين من التحول إلى موردي خدمة آخرين. وعليه يجب أن يعالج ذوي الخبرة والاختصاص في الاقتصاد العراقي على إمكانية توفير منتجات استراتيجية قابلة للنفاذ عن طريق الاقتصاد الرقمي وزيادة الوعي على حد السواء، والتأكيد على أهمية وجود تلك البيئة السليمة التي ستؤدي بالنتيجة الى زيادة ثقة المستثمرين. ويجب أن تكون للحكومة العراقية رؤية شاملة بشأن قطاع الاقتصاد الرقمي وأن تعمل على تحقيق أهداف ونتائج واضحة المعالم في تلك الناحية. وان تكون عمليات صنع القرارات بوضوح وشفافية من أجل منح المستثمرين الثقة للاستثمار في داخل الدولة العراقية.

الكلمات المفتاحية: (الاقتصاد الرقمي، الدولة العراقية، التكنلوجيا، السوق).

Abstract:

The aim of the research is to find out the reasons that made the digital economy in the Iraqi state suffer from backwardness and neglect, and thus not to catch up with the developed countries in this regard, and then we will try to put appropriate solutions to it, by formulating innovative regulatory approaches and stimulating reliance on digital financial services besides cooperation Between central banks and information and communication technology regulators, all of this will create an enabling environment for operators and increase the integration of the population in the digital economy to reach the Iraqi economy to advanced levels of optimal use of the digital economy, and then work to find competitive frameworks, containing a high amount of quality of service that enables Consumers switch to other service providers. And it must address the expertise and expertise in the Iraqi economy on the possibility of providing strategic products that can be accessed through the digital

economy and raise awareness alike, and emphasize the importance of the existence of that sound environment that will lead to an increase in investor confidence. And the Iraqi government must have a comprehensive view on the digital economy sector and work to achieve clearly defined goals and results in that area. And that the decision-making processes are clear and transparent in order to give investors' confidence to invest in the Iraqi state.
Key words: (digital economy, Iraqi state, technology, market).

المقدمة:

تعد الدولة العراقية واحدة من الدول المتأخرة في استخدامات التقنيات الاقتصادية، وخاصة تلك التي تتعلق بالاقتصاد الرقمي والتكنلوجيا الرقمية والمحاسباتية، والسبب في ذلك يعود الى الاحداث الدامية التي مرت بها الدولة العراقية من ظروف استثنائية معروفة للجميع، وبالرغم من ذلك الا اننا نجد ان هناك بارقة أمل في الاستعمال المتقدم للعملية الاقتصادية الرقمية ولو على نطاق ضيق وان ذلك يبشر بخير على مستوى المستقبل القريب.

في الوقت الذي شهدت فيه معظم دول العالم تقدماً كبيراً في مجال اقتصاد الإنترنت والثورة الهائلة في تقنيات المعلومات، والاتصالات وخاصة في العقود الأخيرة ، كانت الدولة العراقية تتنازعها الصراعات الداخلية والخارجية على حد سواء ، ومما لاشك فيه ان ذلك قد أثر وساهم في تغيير ظروف عمل المؤسسات الاقتصادية العراقية ، في الوقت الذي أصبحت فيه معظم دول العالم وخاصة المتقدم منها تعتمد بشكل أساسي على تكنولوجيا المعلومات والإنترنت في الإنتاج والتوزيع والتسويق ، وهو ماساهم في ظهور مفهوم جديد للإنتاجية وحلت الآلة محل الفرد في سوق العمل وعرف هذا بالاقتصاد الجديد. ومن هنا يحدونا الامل بان تكون هناك ثورة في استخدام التقنيات الرقمية من اجل معالجة الخلل والاخطاء التي واجهت الاقتصاد العراقي خلال بداية الألفية الثالثة والى وقتنا الحاضر.

تكمن القراءة الموضوعية للموضوع في توجيه الاهتمام الكبير نحو التخطيط الشامل للاقتصاد العراقي وتنفيذه على ارض الواقع بما يكفل الوصول الى درجة عالية من الاستخدام الامثل لواردات النفط وتوجيه ذلك الاقتصاد نحو الاكتفاء الذاتي باستخدام الاقتصاد الرقمي، ومن ثم صياغة نموذج لأطار عام لتخطيط التقدم الاقتصادي والاجتماعي وذلك باستخدام ارقام افتراضية لخطة خمسية للسنوات (2020–2025) والتأكيد على اولوية النمو للقاعدة الإنتاجية.

ويتم تحقيق ذلك عن طريق إيجاد نُهُج سياسية مبتكرة تستجيب للحقائق والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية وتوفير بنى تحتية قادرة على استعجاب التقدم التقني والتكنلوجي من اجل الوصول الى الازدهار الاقتصاد الرقمي، وبالتالي يجب أن تكون هذه البنية التحتية مؤمنة وقادرة على الصمود، خاصة فيما يتعلق ببيانات المواطنين ، ولا تزال الدولة العراقية تكافح مع ما تتسم به من صفة لوجود الموارد البشرية المتقدمة وعلى مختلف مستوياتها العلمية والفنية , الا انها تعاني من انخفاض الوعي بشأن المسائل التقنية ذات الصلة بالبنية التحتية.

إن التقدم الواسع في التقنية الالكترونية الرقمية كما اوضحنا هو الذي افرز الاقتصاد الرقمي "Digital Economy"والذي يشغل حيزاً كبيراً من النشاط والفعالية والحركة الاقتصادية في السوق العالمية الواحدة "عولمة الاقتصاد". والذي نقصده بـ "اقتصاد الارقام أو الرقمي" أو "الاقتصاد الالكتروني" هو تفكيك أو تجزئة الصورة المرئية، الصوت المسموع، والفيلم، والمعلومات... وغيرها إلى آحاد واصفار "شفرة الكمبيوتر" وإرسال هذه الارقام عبر الخطوط الهاتفية أو امواج الهواء. وقد ادى هذا الاقتصاد إلى طلب متزايد على سلع جديدة ومتنوعة، صغيرة الحجم وخفيفة الوزن كما بينا .كما ساعد في تسريع عملية اخذ القرار والحركة السريعة في زيادة نفوذ وسلطات شركات الاتصال الالكترونية وتوسيع وتطوير شبكات الاتصال وزيادة الحاجة الماسة إلى خلق شبكات جديدة.

وفي هذه الورقة البحثية سنحاول الوقوف على الاسباب التي جعلت الاقتصاد الرقمي في الدولة العراقية يعاني من التخلف والاهمال، وبالتالي عدم اللحاق بالدول المتقدمة في هذا المضمار ، ومن ثم سنحاول ان نضع الحلول المناسبة لها ،عن طريق صياغة نُهُج تنظيمية مبتكرة وتحفيز الاعتماد على الخدمات المالية الرقمية إلى جانب التعاون بين المصارف المركزية ومنظمي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كل ذلك سيؤدي إلى يهيئه بيئة تمكينيه للمشغلين وزيادة إدماج السكان في الاقتصاد الرقمي للوصول بالاقتصاد العراقي الى مستويات متقدمة من الاستخدام الامثل للاقتصاد الرقمي ، ومن ثم العمل على إيجاد أطر تنافسية، تحتوي على مقدار عالٍ من جودة الخدمة تُمكن المستهلكين من التحول إلى موردي خدمة آخرين .وعليه يجب أن يعالج ذوي الخبرة والاختصاص في الاقتصاد العراقي على إمكانية توفير منتجات استراتيجية قابلة للنفاذ عن طريق الاقتصاد الرقمي وزيادة الوعي على حد السواء، والتأكيد على أهمية وجود تلك البيئة السليمة التي ستؤدي بالنتيجة الى زيادة ثقة المستثمرين . ويجب أن تكون للحكومة العراقية رؤية شاملة بشأن قطاع الاقتصاد الرقمي وأن تعمل على تحقيق أهداف ونتائج واضحة المعالم في تلك الناحية. وان تكون عمليات صنع القرارات بوضوح وشفافية من أجل منح المستثمرين الثقة للاستثمار في داخل الدولة العراقية.

المحور الأول: الاقتصاد الرقمي بين الواقع والتطبيق والاهمية في الدولة العراقية:

أولا: الإطار النظري والمفاهيمي للاقتصاد الرقمي.

قبل الدخول في تعريف مفاهيم الاقتصاد الرقمي لا بد لنا من إلقاء نظرة على ماهية الاقتصاد الرقمي ، فمن منظور علمي متطور مرتبط ارتباطاً وثيقاً بعملية التسويق نستطيع القول على ان الاقتصاد الرقمي يرتكز على أبعادٍ متعددة من أبرزها الانتشار الواسع والسريع للشبكة العنكبوتية (الانترنيت) والتي أتاحت الفرصة لجميع افراد المجتمع والأعمال على حدٍ سواء الدخول في عملية استكشاف العالم وإجراء عملياتٍ تجاريةٍ معقدةٍ ومتعددةٍ في الوقت نفسه، إذ استطاع الأفراد شراء ما يريدون من أي مكانٍ بالعالم دون الحاجة إلى الذهاب إلى محلات التسوق مباشرةً.

الاقتصاد الرقمي :وردت مجموعة من التعاريف للاقتصاد الرقمي أهمها:

التعريف الأول :يعتمد هذا المصطلح على أسس ثلاثة من وجهة النظر الاصطلاحية (باسم غدير، 2010):

– المنتجات الجديدة التي لم تكن موجودة من قبل، والتي هي في جوهرها معرفية مصاغة بلِغُة رقمية(التشفير والترميز) ، أو التي تعتمد بشكل أساسي في بنائها على المعرفة كالمعالجات الحاسوبية.

– الأدوات والوسائل المستخدمة، والتي انتقلت من الحالة الميكانيكية ثم الحالة الإلكترونية (الكهربائية)إلى الحالة الرقمية (التشفير والترميز)، حيث تتجلى تلك الأدوات والوسائل في الأجهزة الحاسوبية والشبكات المتنوعة كالإنترانت والإكسترانت.

– آليات التعامل الجديدة المتمثلة بالأنظمة الحديثة لإدارة المنتجات المعرفية عبر الأدوات والوسائل التي ذكرناها، والتي تتجلى في آليات التخزين والاستعلام والنشر والاسترداد... الخ ، مما يخلق خصوصية تنفرد المنتجات الرقمية عن غيرها من المنتجات (حسين العلمي، 2013).

التعريف الثاني:

يقصد بالاقتصاد الرقمي التفاعل والتكامل والتنسيق المستمرين لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات من جهة ،وبين الاقتصاد القومي والقطاعي والدولي من جهة أخرى، بما يحقق الشفافية والفورية والانتاجية لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات الاقتصادية و التجارية والمالية في الدولة خلال مرحلة ما، وتلعب تكنولوجيا المعلومات دوراً استراتيجيا في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وإصلاح الآليات الاقتصادية والتجارية والمالية، وبالتحديد تقوم تكنولوجيا المعلومات وادواتها المختلفة مثل الشبكة الدولية للمعلومات الانترنيت بتحويل وتغير أنماط الأداء الاقتصادي في المال والأعمال والتجارة والاستثمار من الشكل التقليدي إلى الشكل الفوري ، بما يحقق تحسين المراكز التنافسية بعنصر الوقت أي المنافسة بالوقت .ويساعد الاقتصاد الرقمي على زيادة اندماج اقتصاد الدولة في الاقتصاد العالمي وزيادة فرص التجارة العالمية والوصول إلى الأسواق العالمية والقطاعات السوقية التي كان من الصعب الوصول إليها في الماضي(حامد المعموري، 2017)، وهو بمنصاته وأسواقه الالكترونية Virtual Markets يمكن بسهولة ان يتجاوز وسائل التنقل الاعتيادية (مثال: الخدمات الطبية عن بعد) والشبكات التقليدية لتجارة الجملة والتجزئة، كما يحسن الاقتصاد الرقمي من العلاقات بين الموردين و المصدرين و المنافسين والمتعاملين والمستثمرين والبنوك وشركات التأمين والصناع والمنتجين والأجهزة الحكومية والجمارك والضرائب والمؤسسات الدولية وغيرها(فريد النجار، 2007) .

بمعنى آخر هو الاقتصاد الذي يتعامل مع المعلومات الرقمية، الزبائن الرقميين والشركات الرقمية، التكنولوجيا والمنتجات الرقمية ."كما يمكن تعريفه على أنه التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال من جهة، وبين الاقتصاد القومي والقطاعي والدولي من

جهة أخرى، بما يحقق الشفافية والفورية لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة (نيفين حسين، د.ت).

ومن ناحية أخرى يرتبط الاقتصاد الرقمي ارتباطاً وثيقاً بالتجارة الالكترونية والحكومة الالكترونية والثورة الصناعية الرابعة، وهو بالتأكيد جزء هام من الاقتصاد القائم على المعرفة الذي يعتبر مفهوماً أشمل ويضم أيضاً العديد من الصناعات التحويلية والخدمية ذات التقنية العالية كالأدوية والصناعات الهندسية والسياحة العلاجية المتخصصة والطاقة المتجددة والاستشارات غير الرقمية. ومع ذلك، فان للاقتصاد الرقمي ارتباطاته وانعكاساته الجديدة على المنتجات والتقنيات الصناعية والزراعية والتجارية.

ثانياً: أهمية الاقتصاد الرقمي.

يعد الاقتصاد الرقمي ظاهرة ناشئة حديثًا وامتلكت أهمية متزايدة وبخطوات تصاعدية نظرًا لتقديرات النمو السنوي المتزايد لاستخدامات الرقمنة الإليكترونية في مختلف دول العالم ، فضلاً عن النمو الكبير في سياسة الاقتصاديات العالمية ، إذ ارتبطت التغيرات الاقتصادية بشكل أساسي بظهور الإنترنت في الربع الأخير من القرن العشرين ، الذي يعد الأساس لنمو الاقتصاد الرقمي، إلا إنه وخلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ولغاية عام 2010 ، فقد أدت سلسلة من التطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة إلى نشر وتطوير الاقتصاد الرقمي ودعمه، خاصة بعد انتشار استخدام تقنيات الإنترنيت في أجهزة الهواتف المحمولة والهواتف الذكية والأجهزة اللوحية وأجهزة الكمبيوتر المحمولة والطابعات ثلاثية الأبعاد ، كل ذلك أدى الى انتشار نماذج رقمية جديدة دخلت وبشكل مباشر في الاقتصاد الرقمي مثل الحوسبة والحوكمة المسحاباتية والمنصات الرقمية والخدمات الرقمية الأخرى ، وكذلك تزايد كثافة استخدام البيانات من خلال انتشار المعادلات الخوارزمية ، وتقنيات الائتمتة والروبوتات الجديدة(**Bukht, Rumana and Heeks, 2017**) ، والتي يمكن من خلالها أن يحصل التأثير المباشر على الاقتصاد الرقمي وعليه يمكن فهم هذا التأثير في إعادة برمجة سلوك المستهلك الحالي ، والتفاعلات التجارية ونماذج الأعمال(Mealy, Dahlman, 2016) يمكن أن يُفهم منه أيضًا على أنه ظهور عمليات وأنظمة وقطاعات اقتصادية جديدة داخل القطاعات الفردية والمجتمعية، ونرى ذلك ينعكس بسهولة على هيمنة الشركات الكبرى على الاقتصاد الدولي **(Accenture, 2016)** .

ثالثاً: تطبيقات الاقتصاد الرقمي.

هناك مجموعة مهمة من التطبيقات التقنية في مجال الاقتصاد الرقمي نذكر منها.

1- التسويق الإلكتروني :ويتم من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق الأهداف التسويقية من خلال شبكات الاتصال المباشر واتصالات الحاسب والوسائل التفاعلية الرقمية.

2- الاستثمار الإلكتروني :من خلال محاولة الاستفادة من إمكانيات الشبكة وما توفره من معلومات وآليات لاتخاذ قرارات الاستثمار وبخاصة في مجال أسواق المال.

3- التجارة الإلكترونية :عن طريق استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تبادل السلع والخدمات والمعلومات بين الافراد (Smith, Edward, 2018).

رابعاً: أهمية الاقتصاد الرقمي في الدولة العراقية.

1- يعتمد على العقول البشرية بشكل رئيسي، أما بقية الأمور الأخرى فتعتبر مساندة له بأكثر من كونها محرك اساسي في الاقتصاد.

2- تحسين المراكز التنافسية :حيث تقوم تكنولوجيا المعلومات وأدواتها المختلفة مثل (الإنترنت) في تحويل وتغيير أنماط الأداء الاقتصادي في المال و الأعمال و التجارة و الاستثمار من الشكل التقليدي إلى الشكل الفوري.

3- زيادة اندماج اقتصاد الدولة في الاقتصاد العالمي وزيادة فرص التجارة العالمية والوصول إلى الأسواق العالمية والقطاعات السوقية التي كان من الصعب الوصول إليها في الماضي.

4- سهولة اتخاذا القرارات :يمكن من خلال الاقتصاد الرقمي الحصول على المعلومات بسهولة جدا، وبالتالي تساعد مهارات إدارة المعلومات على الاستخدام الفعال لها وتوظيفها لخدمة القرارات والسياسات الاقتصادية في مختلف الدول (زاهدة عبد العظيم، 2020).

ومما تجدر الاشارة اليه انه لو طبقت النقاط اعلاه بصورة عملية وفنية فإن القائمين على الاقتصاد التقني في الدولة العراقية قادرين في الوصول بالاقتصادي الرقمي الى بر الامان ومن ثم الاندماج مع الاقتصاد العالمي وإمكانية التواصل معه بصورة عملية.

المحور الثاني: الاسباب التي أدت الى انخفاض الاستخدام الامثل لتقنية الاقتصاد الرقمي ومواكبة الدول المتقدمة في هذا المجال.

مما لا شك فيه إن ظهور عملية الاستثمار في الاقتصاد الرقمي شكل ظاهرة متقدمة في مجمل الاقتصاديات العالمية وكان الهدف من وراء ذلك هو مواكبة التطور في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخلق فرص عمل جديدة وتراكم رأس المال من جهة، والمساهمة الفعلية والحاسمة في حل المشاكل والتحديات في المجتمع وتعزيز صمود الفئات المهمشة التي تعاني من ضعف الفرص المتاحة أمامها، وهو ما بات يطلق عليه الريادة الاجتماعية (Social Entrepreneurship)أو الابتكار الاجتماعي(Social Innovation) (حاتم الحسناوي، 2020).

في حين أن هناك أدلة ملموسة في السنوات الأخيرة تتعلق بالجانب الأول والمتمثل في الربط بين الاقتصاد الرقمي وتحسن بعض المؤشرات الاقتصادية مثل تعزيز الناتج المحلي الإجمالي، وخلق فرص عمل خاصة في القطاعات التي تعتمد على التوظيف العالي للمعرفة والتكنولوجيا، وجذب

استثمارات جديدة خاصة في قطاعي التكنولوجيا والاتصالات، إلا أنه من غير الواضح مدى الاستثمار في الاقتصاد الرقمي في العراق من أجل تحقيق العوائد الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة في الابتكار والحلول الرقمية في القطاعات غير التكنولوجية، مثل الاقتصاد الزراعي وتقديم الخدمات المحلية .وغني عن القول إن الكثير من الابتكارات في هذا المجال تركزت في تصحيح الاختلال في السوق، الناتجة عن القيود التي يفرضها الواقع الاقتصادي المزري، والتي تشوه آليات السوق وتجعل تأثيرها ثانويا في عملية التنمية (فائزة عبد الحميد، 2019) .

وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها ولا زالت تبذلها الدولة العراقية في مجال الاقتصاد الرقمي الا انها تعاني من التأخر الكبير وعدم مواكبتها للركب العالمي وحتى الاقليمي بل وحتى العربي ، ويعود ذلك الى النقص الكبير في البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بها ، فضلاً عن ذلك فان من اهم العقبات التي تواجهها الدولة العراقية هي عدم قدراتها على تصنيع موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات محلياً ، بل ما زالت في تبعية مباشرة للأسواق العالمية ، ويعود ذلك الى الضعف الكبير في الاستثمار في مجال قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سواء أكان ذلك على المستوى المحلي او الاجنبي ، ومقارنة ذلك مع بعض الدول المنتجة في هذا القطاع(سرمد محمد، 2018) .

على الرغم من ان مؤشر الانتشار التكنلوجي في العراق يصل الى (46%) نسبة الى (مؤشراته الرئيسية مؤشر الأشخاص ومؤشر الأعمال ومؤشر الحكومات والتي تستند الى مؤشرات فرعية خاصة بها) ، إلا أن العراق لم يدخل ضمن مجال الاقتصاد الرقمي لأنه على العموم يواجه تحديات ناتجة عن ميزتين أساسيتين يمتلكها هذا البلد ، أولهما الموارد الطبيعية المتوفرة فيه بشتى أنواعها ، فضلاً عن المخزون الضخم من الثروة النفطية، وثانيهما موقعه الجغرافي المتميز حيث يكون الممر البري والجوي الأقصر والأسهل الذي يربط الشرق مع الغرب ,مما جعل اقتصاده يواجه تحدي دائم على مر العصور من الشرق والغرب، وهو رغبة الدول الكبرى في السيطرة والتحكم بهذه الميزتين . ولذلك فإن اقتصاده الرقمي الذي يعتبر حديث الولادة مقارنة باقتصاديات البلدان المتقدمة والبلدان المجاورة، (مهدي دواي وعبد علي حسين، 2018) ويرجع ذلك للعديد من التحديات التي بعضها له صلة مباشرة بمؤشرات الاقتصاد المعرفي أو مؤشرات الانتشار التكنلوجي الرئيسية، بينما البعض الأخر له صلة بالمؤشرات الفرعية لكليهما أو أحدهما (مهدي دواي وعبد علي حسين، 2018).

اما بالنسبة الى اهم الاسباب التي أدت الى تأخر الدولة العراقية في مجال استخدام الرقمنة الإلكترونية للنهوض بالواقع الاقتصادي فيمكن أدراجها في تصنيفين:

ملاحظة مهمة: نظراً لسعة الموضوع وتشعباته قررنا ان نلخص تلك الأسباب وفق ما يلي:

- التصنيف الأول: الداخلي ويتمثل بالنقاط التالية:

1- انخفاض مستوى مؤشرات المحتوى الرقمي في الاقتصاد الرقمي العراقي

تعد معرفة مؤشرات المحتوى الرقمي وخاصة في مجال تقدم تكنولوجيا المعلومات في غاية الأهمية ولاسيما في الدولة العراقية ، إذ يمثل هذا المحتوى المقياس الحقيقي الذي يمكن الاعتماد عليه في عملية تغذية استرجاعية تتعلق بصنع السياسات والاستثمار على الصعيد الوطني ، فضلاً عن إمكانية استخدامه كعامل أساس في المساهمة الخارجية لتنفيذ المشاريع والاستثمار، وبما إن مؤشرات المحتوى الرقمي في الدولة العراقية لا تزال في المراحل الاولى والمبكرة نتيجة الاوضاع التي تمر بها من الناحية السياسية الغير مستقرة ، وتفشي الفساد الاداري الذي نخر الاقتصاد العراقي وفي المجالين الداخلي والخارجي ، أصبح هذا المؤشر يعاني من تراكمات سلبية ، وبما إنه يعمل على إعطاء بيانات صحيحة عن الواقع الاقتصادي فيما لو كانت الاوضاع التي تعيشها الدولة العراقية طبيعية ، فإن بإمكانه اعطاء معلومات وبيانات قادرة على ان تعزز الأساس الذي تقوم عليه أهداف السياسة الاقتصادية الرقمية، بمعنى اخر هناك علاقة بين مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستثمار في هذه التكنولوجيا من جهة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى، وعلى متخذي واصحاب القرار السياسي في الدولة العراقية إن يدركوا إنه كلما تزداد هذه الروابط كلما تطور مستوى الدولة الاقتصادي والاجتماعي فمنافع الانترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تترابط بقوة مع مزيج من العوامل الاقتصادية والاجتماعية(رياض حسين، 2018).

2- من المتعذر على الحكومة العراقية أن تضع سياسات التنمية المعلوماتية في جدولة ميزانياتها التشغيلية والاعتيادية، ولعل من أبرز واهم أسباب ذلك هو غياب روح الإبداع والوعي من طرف القيادات السياسية بأهمية التنمية المعلوماتية، وعدم معرفة كيفية إدراجها ضمن الأولويات التي تتمثل في التقدم بمجال الاقتصاد الرقمي الذي وصلت اليه حتى الدول النامية أو الناشئة (إخلاص الزاملي، 2019).

3- الأمية المعرفية. إن جوانب الأمية المعرفية هي السمة المميزة لمجتمعنا بسبب عزلته عن فترة التطور العالمي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاقتصاد العالمي الجديد، ومن ناحية أخرى، بسبب سوء الإدارة والسياسات الخاطئة التي اعتمدها متخذي القرار، فضلاً عن المخاوف من تطبيق وامتلاك البنية التحتية لهذا الاقتصاد الجديد الذي يعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .وهذا يتضح لنا من تدني مؤشري الأعمال (34%) والحكومات (33%) بالإضافة الى المؤشرات الفرعية ذات العلاقة (مهدي دواي وعبد علي حسين، 2018).

4- استقرار الامن والقانون كلاهما معا يمثلان السور الذي يحفظ الموارد والحقوق والواجبات في كل مرافق الحياة بما فيها الاقتصاد والاقتصاد الرقمي وغيابهما او عدم العدالة في تطبيقهما او تجزئتهما وفق منافع فردية او فئوية سوف يؤدي الى ضعف وشلل عام في منظومة الحياة

المتكاملة ,وكذلك إهدار واستنزاف الموارد وتعطيل القوانين الأمنية والأمن الاقتصادي للأفراد والمؤسسات والشركات والسلع والأموال والاستثمار والمعلومات والاتصالات، وكل ذلك سيؤدي إلى انهيار كامل في الاقتصاد والاقتصاد الرقمي وغياب جميع أنواع الاستثمارات في البلاد(مهدي دواي و عبد علي حسين ، 2018).

5- ضعف التمويل للقطاع التقني والمعرفي للاقتصاد الرقمي يسهم غياب التمويل في ضعف قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل كبير من ناحية عدم القدرة على توليد المعرفة وعدم القدرة على دعم البحوث والتطوير، وبالتالي تعميق هجرة الأدمغة والاعتماد الكامل على الخبرات الأجنبية .وتبرز أهمية التمويل كمورد حيوي في جميع النشاطات المتعلقة بتعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل مواجهة تحديات الاقتصاد الرقمي، وذلك من خلال:

- تحقيق النمو المرجو في مستوى البنية الأساسية لسد الفجوة الرقمية.
- تنفيذ مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المختلفة سواء في القطاع العام أو الخاص.
- تحقيق الخدمة الشاملة في جميع المناطق الفقيرة.
- خلق فرص عمل جديدة عن طريق تمويل الشركات الناشئة.
- دعم البحوث والتطوير بهدف خلق أفكار لمشاريع وشركات جديدة في القطاع الاقتصادي.
- إنعاش أسواق رؤوس الأموال والحركة المصرفية.

لذا يتكامل مع ما سبق من وجود عناصر أساسية لتوفير بيئة تمكينيه ملائمة لتنشيط الأعمال في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وجود آليات محفزة للاستثمارات المحلية والأجنبية وداعمة لنمو الصناعات الصغيرة والمتوسطة .فمن المعروف أن نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يستلزم توفير موارد تمويلية بشكل رئيسي من خلال الشركات العاملة بالقطاع، سواء من خلال جذب الاستثمارات المحلية أو الأجنبية؛ أما فيما يتعلق بالتمويل الحكومي فيتركز بشكل رئيسي في توفير البنية الأساسية لنمو القطاع، وفي بعض المبادرات الحكومية المنفذة لتسهيل فرص كافة المواطنين للنفاذ إلى خدمات القطاع (حسين العلمي، 2013).

- التصنيف الثاني: الخارجي وتشمل النقاط التالية:

1- إن من اهم التحديات التي واجهت وتواجه الدولة العراقية هو تسارع وتيرة الفرق الكبير في المجال التقني والتكنولوجي بينها وبين الدول المتقدمة وحتى الدول الناشئة منها ، بفعل اتساع تأثير التقدم العلمي والتكنولوجي ، ويتوقف ذلك الاثر على مدى قدرة الدول العراقية في التفاعل مع معطياتها، وخصوصا عملية نقل التكنولوجيا من تلك الدول ومن ثم استيعابها وتطويرها وإمكانية الاستفادة منها ، وبعد ذلك الخوض في تجارب الدول في هذا المجال،

التي سبقتها في مواجهة التحدي التكنولوجي ، ولاسيما وان التطور الحاصل في مجال ثورة الاتصالات والمعلومات والأقمار الصناعية وشبكة المعلومات تخدم بشكل وبأخر توجهات العولمة وجعل العالم قرية صغيرة، ليس في مجال تبادل المعلومات ونقل الأحداث فقط بل في مجال الهيمنة الاقتصادية والسياسية، وعلى الرغم من سعي الدولة العراقية الدائم وخاصة في العقد الاول من القرن الحادي والعشرين الا إن معظم الحقائق تشير إلى حقيقة مفادها ان التكنولوجيا التي تنتقل إليها هي في الغالب من النوع الذي ترغب به الدول المتقدمة المصدرة وخاصة الولايات المتحدة الامريكية وتقرر بنفسها وحسب استراتيجياتها، وبالتالي فإنها ليست من النوع الذي يساعد على تحقيق تنمية حقيقية ولا تساعد على بناء خبره محلية لدى الدولة العراقية وهذا يتطلب من الاخيرة العمل بجدية من اجل تطويع وتطوير التكنولوجيا واختيار ما هو ملائم ، ويمكن لها ان تستفيد من الاثار الايجابية التي تحدثها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النمو الاقتصادي فهناك دول عديدة قد حققت تقدماً اقتصادياً بفعل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دون الاعتماد على ما تصدره الولايات المتحدة الامريكية من تقنية تكنلوجية او معلوماتية ، والدليل على ذلك فقط قطعت دولة كوريا الشمالية شوطاً كبيراً في مجال تقدمها التكنلوجي والتطور التقني دون الاستعانة بالخبرة العالية التي تمتلكها الولايات المتحدة الامريكية في هذا المجال(سهاد القيسي، 2015).

2- نتيجة لسيطرة القطب الواحد المتمثل بالهيمنة الامريكية على الاقتصاد العالمي وفي مجمل فروعه أصبحت عملية غياب الديمقراطية وضعف الوزن السياسي في المحافل الدولية، وانحياز معظم المنظمات الدولية في صف الولايات المتحدة وخاصة في الربع الاخير من العقد الثاني من القرن العشرين قد وقعت تحت سيطرتها ونفوذها السياسي وفي مقدمتها منظمة التجارة الدولية، بإضافة إلى منظمة حماية الملكية الفكرية والاتحاد الدولي للاتصالات وغيرها من المنظمات التي تخضع لأهواء وأمزجة الساسة الامريكيين ، ونتيجة لذلك اصبحت الدولة العراقية مثل بقية دول العالم الثالث لا تستطيع أن تتبنى سياسة اقتصادية رقمية صحيحة قادرة على تقود اقتصادها الذي يعتمد على الريع النفطي دون الاستعانة بالأسواق النفطية الامريكية التي تتحكم بأسعار النفط العالمية(حيدر علوان، 2020).

المحور الثالث: الحلول المناسبة لمعالجة الخلل الذي اصاب الاقتصاد العراقي عن طريق استخدام نهج تنظيمية وتقويمية قادرة على النهوض بالاقتصاد.

من البديهيات المُسَلَم بها إن الاقتصاد الرقمي في اية دولة ، وخاصة تلك الناشئة ومنها الدولة العراقية يجب أن يتوافق طردياً مع متطلبات العصر التقني، والتي ستؤدي الى زيادة الرخاء والاستهلاك في اقتصاداتها الناشئة (Playcon, Hayward, 2019) ، فضلاً عن زيادة الوعي التثقيفي بشأن الأثر البيئي

للاستهلاك ، والنمو السريع في حالة التجارة الاليكترونية مع الدول المتقدمة ، لذلك فإن أهم الفرص والتحديات التي تواجهها الدولة العراقية هو التوافق التام في مجال التكنولوجيا الرقمية أو ما يسمى بالثورة الرابعة والتي جعلت الحياة أسهل بكثير للمستهلكين (Schmeichmann,Adam, 2020)

وعليه فعلى الدولة العراقية أن تعمل على تعزيز الاقتصاد الرقمي أيضاً بالتطورات التكنولوجية وأنماط استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المرتبطة بها التي تدفع الابتكار الرقمي .ويستخدم العديد من التطبيقات المستعملة في الهواتف الذكية للحصول على مجموعة متنوعة من الخدمات المفيدة والاتصال بالأصدقاء والأقران عبر الشبكات الاجتماعية وإجراء عمليات شراء ومعاملات مصرفية على الإنترنت .وتسهم هذه التطبيقات ليس في تطوير الخدمات فحسب بل أيضاً في إنتاج البيانات .ويساهم تسخير الكمية الكبيرة من البيانات التي تولدها هذه التطبيقات وأجهزة الاستشعار الأخرى (تعرف أيضاً بالبيانات الضخمة) من خلال تحليلها، في تعزيز الابتكار القائم على البيانات، ما يؤدي إلى خلق القيمة وتشجيع ظهور منتجات وعمليات وأسواق جديدة. وتمثل نشأة منصات الاقتصاد التشاركي تطوراً آخر. وللاقتصاد التشاركي مفهوم واسع يشمل أي نوع من أنواع خدمات الوساطة (سيوصف بمنصة منذ الآن) المتاحة على الإنترنت والتي تساعد على الربط بين العرض والطلب على الخدمات أو السلع أو حتى التمويل .ويمكن أن تقوم هذه المنصات على أساس ربحي، حيث يفرض صاحب المنصة رسوماً يدفعها التجار عموماً، أو على أساس غير ربحي (الأمم المتحدة، 2018).

ومن هنا فإن التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي على نطاق المجتمع بأسره يعتبر من منجزات الاشتراكية، ولكن حالياً نشهد محاولات للتخطيط الاقتصادي تختلف من حيث محتواها وسعتها في غالبية دول العالم، ومن متابعة التطبيق للبعض من هذه المحاولات التخطيطية الشاملة والجزئية، وهنا بالإمكان أن نستخلص ما يلي: إن التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي بمعنى القدرة على السيطرة على موارد المجتمع المادية والبشرية ، وحسن استخدامها وتنميتها من الناحية الكمية والكيفية المستمرة لصالح الانسان ، يعتبر اداة لترشيد ارادة التغيير في اطار الاختيار الاجتماعي ، وهو يفترض ابتداء اجراء مسح متكامل لمعرفة الواقع المراد تغييره من حالة التخلف المركبة الى حالة التكامل الجوانب(مجيد مسعود، 1984).

ونستنتج مما سبق إن هذه التغييرات فيما اذا طبقت بصورة صحيحة وواقعية فإنها ستعمل على تحسين مستويات المعيشة وستساعد في عيش حياة أفضل في المستقبل فبعد الثورة الكبيرة التي حدثت مجال الاتصالات الرقمية ، وتكنلوجيا المعلومات نرى اليوم ان الكثير من دول العالم ومنها الدولة العراقية تتجه نحو الاقتصاد الرقمي ورقمنة الاقتصاد ، وذلك تبعاً لمتطلبات اللحاق بالدول العالمية المتطورة ، والتي كان لها باعاً طويلاً في هذا المجال ، في ظل رغبة الدولة العراقية في المزيد من التكامل والترابط بين تلك الدول ، وهذا يتطلب عدة متطلبات أساسية يجب على الحكومة العراقية أن توفرها من بينها

البنية التحتية لقطاع الاتصالات والمعلومات والإطار القانوني والتشريعي اللازم للأعمال الإلكترونية ، حيث أصبح الاقتصاد الرقمي اليوم مؤشرا مهمًا يدل على مدى تطور اقتصاد أي بلد من بلدان العالم والتي تسعى الدولة العراقية الى استخدامه وبشكل واسع ، والذي يحتاج إلى تبني بحوث ودراسات وفق ما يتناسب مع اقتصادات الدولة وقوانينها وتقليل التحديات في ظل طفرة يتسابق عليها المستهلكون والتجار على حدا سواء... (كامل القيسي، 2019).

وعليه يمكن الاشارة الى إن أبرز العوامل التي تدخل في تطوير وارتقاء الاقتصاد الرقمي بمعاييره الكاملة، ترتكز على السياسات العامة التي يجب أن تتخذها الدولة العراقية وتسير عليها في سبيل الوصول إلى الاقتصاد الرقمي المنشود، وتعد "التوصيلية" العامل الأهم في هذا الحقل، أي قدرة الدولة على إيصال شبكات الانترنت إلى جميع اراضيها ومناطقها، وذلك لتمكين جميع مواطنيها من الوصول إليها، فضلاً عن ذلك فإن تخفيض الدولة للرسوم والضرائب المفروضة على الخدمات الرقمية الداخلية وتيسير وصولها، هي من العوامل المهمة في بناء اقتصاد رقمي متقدم(ارشد الفتلاوي، 2018).

أما العامل الآخر المهم، فهو تهيئة منصّة علمية أكاديمية تبدأ من السنين الأولى في المدارس والصروح الأكاديمية وذلك عبر مجاراة المقررات الأكاديمية مع ما يماشي العصر، فمع ذلك ظهر حديثا مصطلح "الأمية الرقمية" وهو يشير إلى الـ 50 بالمئة من العالم الذي لم يحظى بعد بالخدمات الإلكترونية والشبكات الرقمية الطبيعية. إن أسواق العمل بدأت تتفاعل مع عالم الحاضر والذي بدا أكثر فأكثر يتطلب مهارات جديدة وخبرات حديثة، كلها تتمحور في عالم البرمجيات والشبكات الرقمية، وذلك يعني تحويل التجارة والمهارات والوظائف، وذلك يعني أيضاً إعادة تأهيل اليد العاملة القديمة وتحضير تلك الحديثة، وذلك عبر "تكييف مهارات التدريس" وجعلها أكثر جاذبية للطلبة الأكاديميين في مجال استخدام الرقمنة الحديثة (برشنك صليوه، 2018).

وفيما يخص القطاع الخاص في الدولة العراقية والمتعلق بالتجارة والتسويق، فقد أحدثت الشبكات الإلكترونية ثورة عميقة في هذا المسار، في التحول التدريجي إلى الاقتصاد الرقمي ، فبدايةً دخلت الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى عالم المنافسة مع الشركات الكبيرة في القطاع الخاص ، خاصة بعد الانفتاح على الاقتصاديات العالمية المتطورة ، بحيث أضحت كل شركة قادرة على عرض منتجاتها إلكترونيا، وخاصة عبر وسائل التواصل الاجتماعي كالفيس بوك والإنستغرام ومواقع خاصة تجارية أخرى كأمازون وايباي وغيرها وهي مواقع خاصة بالتجارة الإلكترونية بالتجزئة، ما سهّل علاقة التواصل مع المستهلكين كما مع الشركات والمصانع الأخرى(عبد الرزاق الوطيفي، 2017).

ولبيان مؤشرات التطور الاقتصادي الرقمي في الدولة العراقية فيما لو استغل القائمون من مؤسسات حكومية وغير حكومية بالشكل الصحيح نضع الجدول الاتي:

1- تحقيق هدف النهوض بالواقع الصناعي والابتكارات والهياكل الاساسية عن طريق إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود امام المد الصناعي الهائل الذي تبنته الدول الكبرى ونجحت فيه نجاحاً باهراً.
2- تحقيق هدف النهوض بالقطاع التجاري وبفرعيه التجارة الداخلية والتجارة الخارجية، عن طريق خلق أنماط تعامليه جديدة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتقدم التقني والتكنلوجي، واعتماد آلية تشاورية لتسويق المنتجات المحلية الى الأسواق العالمية. عن طريق ربط منظومة التجارية بالمنظومة الصناعية والزراعية.
3- بما ان العراق يعد من الدول المنتجة والمصدرة للكثير من المحاصيل الزراعية ذات الاستهلاك المحلي، والمحاصيل الاستراتيجية التي تدخل معظمها في الصناعات، لذا توجب على الحكومة العراقية ان تسعى جاهدة الى تبني إستراتيجية تصديرية قائمة على الاستخدام الأمثل للتسويق الإلكتروني الذي يعتمد على آلية التعامل مع الاسواق العالمية من حيث العرض والطلب للكثير من المحصولات ذات الانتفاع والمردود المادي للخزينة العراقية.
4- وبهذا ستلوح في الافق بوادر القضاء على الفقر بجميع اشكاله وفي كل مكان من الدولة العراقية مما سيؤثر على الصحة الجيدة والرفاه :وبالتالي ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار ولجميع أفراد المجتمع.
5- عند ذلك ستتشكل مدن ومجتمعات محلية مستدامة، وجعلها مستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة السلام والعدل والمؤسسات القوية، ومن ثم تعزيز المجتمعات المسالمة والشاملة للجميع لتحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة الوصول إلى العدالة للجميع، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على كل المستويات.

الخاتمة والتوصيات.

1- على الحكومة العراقية أن تعمل جاهدة على صياغة الخطط الرقمية بما يتلاءم مع التقدم التقني والتكنلوجي في مجال الاستخدام الامثل للاقتصاد الرقمي للنهوض به والى مستويات متقدمة ، ولكن بشرط أن يتوافق هيكل الاقتصاد الرقمي الوطني وتصميمه ومكوناته مع احتياجات البلد ومستوى بنيته التحتية ونضجه الرقمي ، ومن هنا يجب أن تركز خطة الاقتصاد الرقمي العراقية على الخصائص المحلية للاقتصاد ، كما ينبغي أن تحرص الخطة الرقمية على مراعاة المساواة بين الجنسين في الوصول الامثل إلى الموارد وبناء القدرات والتعليم وفي أي مشاريع تهدف إلى تمكين وتحفيز الأفراد في إطار تقدم الاقتصاد الرقمي.
2- من المسلمات البديهية إنه إذا أرادت الدولة العراقية الارتقاء بالاقتصاد الرقمي عليها أن تباشر بعملية الإنفاق على البحث والتطوير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعلى جميع أصعدتها وقطاعاتها الاقتصادية، لا سيما قطاع الأعمال وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

والعمل على تعزيز دورها في مجال الاقتصاد الرقمي، ومن ثم العمل على صياغة أهداف تطويرية إلى جانب تدابير الدعم ذات الصلة ورصد جزء من الإنفاق العامة على البحث والتطوير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

3- يجب أن تتحلى الحكومة العراقية بالإرادة السياسية الكاملة حتى تكون قادرة على تعميم الاستخدام الامثل للسياسة الاقتصادية الرقمية وذلك عن طريق بناء مجتمعات ذكية ومواطنين أذكياء، ولن يتم ذلك الا بتوفير الخدمات العامة ومكافحة الفساد . الذي استشرى بكل مؤسسات ومفاصل الدولة العراقية ، وعليه يجب أن تبذل تلك الحكومة جهوداً استثنائية وكبيرة لتحسين واقع الخدمات على الإنترنت، حتى تصل الى توصيف او وصفها بالحكومة" الذكية ، ومن هنا وَجَبَ على الدولة العراقية ان تمارس دوراً كبيراً في ترسيخ مبدأ الحكومة الاليكترونية ، ويُعتبر تحسين المشاركة الإلكترونية من خلال تمكين المواطنين الذي يعد عنصراً حاسماً في هذا السياق، إذ يمكنهم من استخدام الخدمات على الإنترنت بفعالية والمشاركة بنشاط، عن طريق الإدلاء بتعليقاتهم واقتراحاتهم لتحسين الخدمات المتوفرة وتحديد الخدمات الجديدة اللازمة لتلبية احتياجاتهم بطريقة أفضل.

4- يتحتم على الدولة العراقية إذا ما أرادت تحسين وتطوير اقتصادها الرقمي أن توجه سياساتها وخططها المستقبلية على منح المرأة العراقية فرص الاستثمار في مجال الاقتصاد الرقمي ومن ثم تمكينها من استخدام قدراتها العقلية وإمكانياتها في هذا المجال، وعليه فمن الضروري مراعاة الأبعاد المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في الخطط الوطنية، بما في ذلك توفير الفرص المتكافئة التي تتيحها الخدمات الرقمية وزيادة عدد النساء في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

5- من المهام الرئيسية للارتقاء بالاقتصاد الرقمي للدولة العراقية هو إنشاء مؤسسة مستقلة قادرة على رصد تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة رقيماً ، كماً ونوعاً وتعمل على توثيق تلك التدفقات ، ومن ثم وضع بيانات رقمية وإحصائيات دقيقة وشاملة لجميع تلك المدخولات المادية ، وتوجيهها نحو المجالات الاقتصادية التي تهم المواطن العراقي وعليه، فإن توجيه تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو قطاعات تم تحديدها من قبل الحكومة العراقية على أنها أولويات وطنية إلى جانب الارتقاء بالنظم المعلوماتية التكنولوجية يُعد عاملا مهماً في نجاحها.

6- يجب على الدولة العراقية أن تكون ساعية وجادة في توفير أموال أولية لبدء مشاريع صغيرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تكون ذات فائدة كبيرة على المجتمع العراقي، مثل الصحة الرقمية، والتعليم الرقمي، والزراعة الرقمية، وما إلى ذلك باستخدام الصناديق الثنائية ودعم الابتكار المحلي في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

7- سعي الحكومة العراقية الى إشراك القطاع الخاص في الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي .ومن هنا تكون مسؤولية الحكومة العراقية وصانعي السياسات الاقتصادية العامة على مضاعفة التصميم في تحوّل القطاع الخاص الى الاقتصاد الرقمي وذلك **عن طريق** الاعتماد على سياسة تشاركية بين القطاعين العام والخاص أو نموذج السوق الحرة العادية، وفقاً لحوكمة اقتصادية سليمة وملائمة. لذلك يجب على الحكومة العراقية أن تخلق بيئة مناسبة لإجراء مواءمة بين نوع الاحتياجات المالية للتشغيل الرقمي وفرصة التمويل المتاحة المناسبة لتلك العملية المتنامية للشراك بين القطاعين العام والخاص من أجل بناء البنية التحتية الرقمية للدولة العراقية وتوسيع نطاق الخدمات الرقمية والقدرة التنافسية للاستثمارات الأجنبية في السوق المحلية العراقية.

8- للوصول الى الاستخدام الامثل في الاقتصاد الرقمي العالمي، ومواكبة التطورات والتقنيات التكنلوجية التي وصلت اليها دول العالم يجب على الحكومة العراقية العمل على إنشاء صندوق ائتماني مخصص لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يستطيع تمويل الأنشطة الرئيسية للاستراتيجية الاقتصاد الرقمي.

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب العربية

إخلاص إلياس الزاملي، (2019)، الأسس والمرتكزات لبناء الاقتصاد المعرفي وتحديات النجاح، (بغداد: مطبعة الكفاح).

أرشد حمزة حسن الفتلاوي، (2018)، المفاهيم التقنية للتجارة الاليكترونية في الاقتصاد الأمريكي، ط2، ج1، (بغداد: مطبعة دار السلام للنشر والتوزيع).

الامم المتحدة، (2018)، الإسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، آفاق الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية، (بيروت: دار النهضة العربية).

باسم غدير، (2010)، اقتصاد المعرفة، سورية، (حلب: مركز شعاع للنشر والتوزيع).

برشنك ستيفان صليوه، (2018)، الأبعاد التكنلوجية لاستخدام الرقمنة الإليكترونية في الاقتصاد العالمي رؤيا مستقبلية، (بيروت: مطبعة الأعلم).

حامد عبد علي شمران المعموري، (2017) السياقات القانونية والادارية والفنية في الاقتصاد الرقمي للدول المتقدمة، (بغداد: مطبعة المتنبي).

حيدر حسين علوان، (2020)، التعددية الاقتصادية للدول النامية في ظل العولمة الأمريكية، (برلين: مركز دراسات الشرق الأوسط).

رياض جاسم حسين، (2018)، الدولة العراقية وإمكانية ترميم الاقتصاد المعرفي، (بغداد: مطابع الحكمة).

زاهدة محمد عبد العظيم، (2020) جدولة الحسابات الختامية للخزينة العراقية وفق معيار التقدم التقني، (بغداد: مطبعة الجامعة التكنلوجية).

سرمد عبد الواحد محمد، (2018)، العراق بين الاقتصاد المتقدم والاقتصاد المتخلف في ظل العولمة الجديدة، (بغداد: المطبعة القانونية).

سهاد يوسف القيسي، (2015)، الاتجاه الامثل للاستخدام التقني والفني في التجارة الرقمية، (بغداد: مطبعة الأمين الثانية).

عبد الرزاق نايف الوطيفي، (2017)، تطور القطاع الخاص العراقي بين الواقع والتطبيق، ط2، ج2، (بابل: مطبعة دار الفكر العربي للطباعة).

فريد النجار،(2007) الاقتصاد الرقمي الانترنت وإعادة هيكلة الاستثمار والبورصات والبنوك الإلكترونية، (مصر: الدار الجامعية).

مجيد مسعود، (1984)، التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، (الكويت، مطبعة الكويت).

نيفين حسين، (د.ت)، تقرير عن الاقتصاد الرقمي في الامارات العربية المتحدة، (دبي: وزارة الاقتصاد).

ثانياً: الدوريات:

حاتم سعود الحسناوي، (2020)، "التكنلوجيا المتقدمة في ظل العولمة "، مجلة الجامعة التقنية، بغداد–العراق، العدد (42)، الجزء (2).

فائزة جاسم عبد الحميد، (2019)، الواقع التكنلوجي والتقدم الاقتصادي دراسات اقتصادية سياسية، المجلة الاقتصادية، بغداد–العراق، العدد (12)، الجزء (1).

كامل محمد القيسي (2019)، الاقتصاد العالمي بين التطورات التقنية وتكنلوجيا المعلومات وإخفاقات التواصل، مجلة الاقتصادي، بغداد–العراق، العدد (26)، المجلد (3)، الجزء (2).

مهدي صالح دواي وعبد علي حسين، (2018)، "نحو اقتصاد معرفي عراقي في ظل المتغيرات التكنلوجية المعاصرة"، مجلة جامعة جيهان للعلوم الاقتصادية والمالية، أربيل–العراق، العدد (2)، الجزء (c).

ثالثاً: أطروحة دكتوراه:

حسين العلمي، (2013)، دور الاستثمار في تكنلوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين ماليزيا تونس الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس سطيف–الجزائر.

رابعاً: الكتب الاجنبية:

Bukht, Rumana and Heeks, Richard, (2017) Defing Conceptualising and Measuring the Digital Economy, Centre for Development Informatics, (University of Manchester: UK).

Schmeichmann, Adam Peter, (2020), The Fourth Revolution and Information Technology, (Vollheim Press House, Berlin).

خامساً: الرسائل والاطروحات الأجنبية:

Playcon, Hayward, (2019), Foundations for Correct Building of the Digital Economy in Developed Countries, Master Thesis, Dublin National University, School of Politics.

Smith, Edward Gerald, (2018) Modern Technologies in Optimal Use of Digital Economy, PhD thesis, University of London, School of Economics and Politics.

سادساً: شبكة المعلومات الدولية (الانترنت):

Accenture, (2016) Platform Economy: Technology-driven Business Model Innovation from the Outside in, Accenture, Dublin. https://www.accenture.com/t20160823T222808__w__/us, June 7, 2020.

Dahlman C., Mealy, S. & Wermelinger, M., (2016), Harnessing the Digital Economy for Developing Countries, OECD, Paris. http://www.oecd-ilibrary.org/docserver/download/4adffb24-en, June 15, 2020.

السيرة الذاتية للباحثين:

الاسم: طالب سلطان حمزة الحميري

التولد: محافظة بابل/ جمهورية العراق/ 1969

سيرته الدراسية: أكمل دراسته الأولية في بابل والتحق بكلية الفنون الجميلة جامعة بابل وتخرج فيها ثم عين فيها بصفة معيد ثم واصل دراسته للماجستير والدكتوراه في جامعة حلوان بجمهورية مصر العربية، فقد نال درجة الدكتوراه عام 2015، وتخصص بالنقد الفني.

ما يزال تدريسي في كلية الفنون الجميلة جامعة بابل وله العديد من البحوث المنشورة على الصعيد المحلي والدولي.

عضو نقابة الفنانين في العراق منذ عام 2002

شارك في عدد كبير من المؤتمرات المحلية والدولية والله الموفق.

الاسم: أرشد حمزة حسن الفتلاوي

التولد: محافظة بابل/ جمهورية العراق/ 1971

أكمل دراسته الثانوية في بابل، ثم واصل دراسته في البكالوريوس في قسم التاريخ كلية التربية الجامعة المستنصرية وتخرج فيها عام 1993.

التحق بدراسة الماجستير في قسم التاريخ الحديث والمعاصر في كلية التربية للعلوم الانسانية جامعة بابل، ونال درجة الماجستير عام 2009، أكمل دراسته للدكتوراه في كلية التربية جامعة القادسية، وتخرج فيها عام 2016.

حاضر في جامعة بابل وكلية الامام الكاظم (عليه السلام) اقسام بابل له العديد من المؤلفات وشارك في العشرات من البحوث المنشورة والمقبولة للنشر، وشارك في العشرات من المؤتمرات المحلية والدولية والله الموفق.